قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

ربـــــح حـيـاتـــه

يكتب غالب الشاهبندر سلسلة مقالات بعنوان "خسرت حياتي" لم انتبه لها إلا أمس بفضل صديق مشترك بيني و الشاهبندر، قرأت كثيراً منها فوجدت فيها . إضافة إلى صدق صاحبها . تلك الحيرة التي يستشعرها كلّ فرد حرّ بإزاء جيوش من الجهلة الذين يجدون قوتهم في كونهم حشداً.

يستذكر الشاهبندر رفاق أمسه متأسياً على حاضرهم، رفاقه في الحركات الإسلامية الذين تلاقفوها اليوم تلاقف الكرة، وحلفوا بما حلف به أبو سفيان من قبلُ أنْ لا جنة ولا نار، فإن كانوا لم يقولوها بألسنتهم فقد قالها لسان حالهم وتكالبهم على المال و السلطة، وقالتها نيابة عنهم قسوة تجاه شعبهم تأنف منها وحوش البراري.

وصموا الشاهبندر بالعلمانيّ، كانوا يريدون شتمه، فعقد في إحدى حلقات مسلسله مقارنة بين الإسلاميّ المتسلط الآن و العلمانيّ المقذوف به خارج أسوار الجنة الأرضية التي ينعم فيها التقاة بالمال السحت.

قراءة الشاهبندر تفضي إلى أن لفظ الإسلاميّ اليوم، على أيدي إسلاميينا وبعون منهم، أصبح مرادفاً للسرقة واللصوصية وإتيان الصغائر من كل نوع وصنف وصولاً إلى القتل إذا زوحموا على عروشهم أو فضح أحد سرقاتهم وفسادهم.

اكتفى إسلاميونا برفع اسم عليّ على كل ما يجترحونه من صغائر، كأنّ رفع الاسم كاف وحده لجعل نزواتهم مقدسة في أعين تابعيهم، مع أن أفعالهم، ذلك المكر الشيطاني والإغراق في التنعم على حساب تعذيب الناس والهزء بالعقائد من خلال استخدامها مطية للضحك على جمهورهم المستعدّ أصلاً ليُضحك عليه، كلّ ذلك يجعلهم أقرب إلى معاوية لا إلى عليّ.

يستعرض الشاهبندر حياته ويرى . بدلالة العنوان . أن ما جناه منها خسران، لكنّي أنا القارئ شعرت- بعمق- بأنه لم يفعل سوى أن يشير للساسة المتأسلمين على مواضع خساراتهم الفادحة.

يكفي أن كل واحد منهم تحوّل من "داعية" مثلاً إلى "حرامي"، ومن "معارض" إلى "طاغية" ومن "مفكر إسلاميّ" إلى "كيس مملوء بمال مسروق"، ومن "مثقف" إلى "مزوّر شهادة" ومن "حالم بالغد" إلى "قامع لحريات الناس". أبادوا ماضيهم ليقضوا السنوات القليلة المتبقية لهم في بحبوحة عيش يعرفون هم قبل غيرهم إنها مغمسة بدم ضحايا كثر وقهر ملايين.

الفساد ليس اسم العلمانيّ الشاهبندر، بالعكس إنه الاسم الآخر للإسلامي الحاكم، قاسي القلب، غير نقيّ السريرة، المتشيطن ويهذر باسم الله، الواضع على جبهته لطخة سوداء بدل قطرة الحياء التي سقطت منها، والباكي على عليّ وأبنائه فيما روحه ضاجة بأبي سفيان وأبنائه.

الشاهبندر العلماني لم يخسر حياته، ما دام قد آثر أن يكون بعيداً عن هذه المائدة المسمومة.

أفكار ومقترحات نحو إصلاح إداري شامل

يدور الحديث بين الفينة والأخرى عن ضرورة إحداث إصلاح إداري جذري وشامل في دوائر الدولة العراقية. فقد أصبحت السياقات الإدارية الروتينية عبءاً كبيراً على المواطن العادي الذي يضطر إلى قضاء أيام وأسابيع في متابعة معاملات تُعد بسيطة بالنسبة إلى الدول الأخرى، سواء في محيطنا الإقليمي أو على المستوى العالمي.

بيروقراطية تثقل كاهل المواطن

□علاء خالد غزالة

وعلى الرغم من اعتماد بعض الدوائر الحكومية إجراءات معينة بهدف التقليل من زخم المراجعات واختصار الروتين، إلا أن هذه الإجراءات سرعان ما تحولت إلى حلقة إضافية لهذا الروتين، وأضحت خطوة زائدة في تمشية المعاملات، ومنها على سبيل المثال وحدات إدخال المعلومات على الحاسوب. فبدلا من أن يتم الاعتماد على هذه الوحدات من خلال قواعد البيانات الرصينة فهي استحالت مجرد إجراء روتيني ضمن المعاملة التي تبقى نسختها الورقية هي الأصل الوحيد، ولا ينفع وجود نسخ إلكترونية في حالة فقدانها لأي سبب. وهذا يعني أن إدخال المعلومات أو التحري عنها لا يشكل سوى إضافة للروتين الإداري وليس تخفيفا عنه. فكم منا راجع دائرة ما وطلب منه مراجعة قسم الحاسبة ليجد أن الحاسبة لا تعمل بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو بسبب عطل فني أو غياب المشغل أو غير ذلك، ما يؤدي إلى توقف هذه المعاملة عند تلك المرحلة لحين تغير الوضع، في اليوم التالي أو الأسبوع التالي.

إن هذا الأمر وارد أيضا في كل من مفاصل تمشية المعاملة، ولذلك فإن التذمر منه لن يكون سوى تذمر جزئي. بيد أن هناك إجراءات أخرى ذات تأثير أشد على المراجع، وتسبب الكثير من الضيق وضياع الوقت والجهد. ومنها طلب صحة صدور بعض الوثائق الرسمية. ففي بداية التسعينات من القرن الماضي، وفي إطار عرقلة معاملات إصدار جوازات السفر للمواطنين الذين ضاقت بهم السبل وطمحوا في الهجرة إلى الخارج من أجل إيجاد عمل يعيلون به أنفسهم وعوائلهم، أصدرت السلطات في ذلك الوقت تعليمات باستحصال كتب "صحة صدور" بعض الوثائق المطلوبة لاستصدار جواز السفر. وكان أهم تلك الوثائق هو تأييد التسريح من الخدمة العسكرية. فكان يصار إلى توجيه كتاب إلى الوحدة العسكرية التي ينتمي إليها المواطن لتأييد تسريحه بالإضافة إلى كتاب من دائرة تجنيده. وكانت هذه الكتب الرسمية ترسل مختومة بصحبة موظف مُعتمد من الجوازات، ويتم تسلم الرد عن طريق موظف مُعتمد من قبل الدوائر المعنية. وقد كان واضحا أن هذه الخطوة مجرد محاولة لعرقلة إصدار جواز السفر، حيث أن تأييد التسريح موجود في دفتر الخدمة العسكرية للمراجع.

أما اليوم فقد أصبح هذا الإجراء قياسيا من قبل معظم الدوائر، ولشتى أنواع المعاملات. فأنت كمُراجع مطالب بإثبات صحة صدور هوية الأحوال المدنية، وشهادة الجنسية، وشهادتك الدراسية، ومعظم الكتب الرسمية التي تقدمها، وحتى إجازتك المرضية الصادرة عن مستشفى حكومي. وهذا يعني أنك مُتهم بالأصل بتزوير تلك الأوراق حتى تثبت العكس. والعجيب أن بعض الدوائر تعطيك كتبا موجهة إلى الدوائر الأخرى لتزويدها بكتب صحة الصدور في "ظرف مغلق ومختوم". وحينما تطلع على تلك الكتب "المختومة" تدرك أن تزويرها أسهل حتى من تزوير الكتب الأصلية. فما الداعي إذا لهذا الإجراء؟

ولست أدعي أن جميع المراجعين يقدمون أوراقا صحيحة مئة بالمئة، لكن أليس هناك قانون للتعامل مع الأوراق المزورة؟ أليس من الأفضل التحري عن بعض تلك الأوراق بين الحين والحين، فإن تبين وجود تزوير يصار إلى إحالة هذا الشخص السيئ إلى المحاكمة بتهمة التزوير في أوراق رسمية؟ علما أن هذه هي جريمة مخلة بالشرف في القانون العراقي.

وحتى على فرض أن عدد المزورين قد أصبح كبيرا إلى درجة يصعب معها تشخيص كل حالة على حدة، فليس من الضروري اتباع هذا الإجراء مع الكل، أو على الفور. فيمكن مثلا قبول الأوراق التي يقدمها المراجع وتمشية المعاملة الرسمية مع إرسال كتب التحري عن تلك الأوراق بالبريد الرسمي. فمن النادر أن تكون هناك معاملة لمواطن تحمل فائدة فورية وغير قابلة للاسترداد في مرحلة لاحقة. وحتى في هذه الحالة، فإن ضياع بعض الحقوق للدولة سيكون أمرا يسيرا مقارنة مع تسهيل معاملات الآلاف من المراجعين، وتقليل زخم الدوائر، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الموظفين، وهي بالتأكيد خسارة كبيرة لحقوق الدولة من خلال الرواتب التي تمنح لهؤلاء الموظفين والأموال التي تنفق في إدامة الدوائر الرسمية التي تعاني ضغطا كبيرا من المراجعين.

ومن الأمور الأخرى التي صارت أمرا مفروغا منه في أية معاملة قضية استنساخ الوثائق الرسمية. فقد أصبح فرضا مفروضا أن تقدم نسخة ملونة لهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية مع كل معاملة مهما كانت بسيطة. وهذا الإجراء هو الآخر من مخلفات النظام السابق الذي كان يعتمد سياسة عرقلة مراجعة الدوائر الرسمية وإرهاق كاهل الناس بالمزيد من المصاريف والجهد ضمن خطة أشمل تهدف إلى جعل حياة المواطنين أكثر صعوبة، في فترة الحصار الاقتصادي، وبالتالي المتاجرة بهذه المعاناة مع الدول التي فرضت تلك المقاطعة الاقتصادية.

وفي واقع الأمر لا أجد سبباً في طلب هذه النسخ المصورة عدا ما ذكرنا. ففي سابق الزمان كانت الدوائر تعد نموذجا يملؤه المراجع تدرج فيه أرقام تلك الوثائق، ومن ثم يقوم الموظف المختص بمطابقة هذه الأرقام وتأكيد صحتها بنفسه ثم يعيدها إلى المراجع. أما اليوم فأنت تقدم الوثائق المصورة التي نادرا ما يراها احد أو يطابقها مع الأصلية، وهي ترمى إلى الأرض حال خروجك من الدائرة الرسمية. وإن اضطررت إلى العودة والمراجعة من جديد بعد فترة فإن عليك أن تقوم بتقديم النسخ المصورة من جديد، لأنٍ من المستحيل العثور على المعاملة السابقة. فما الفائدة إذاً من طلب هذه الوثائق؟ ربما يكون العذر الوحيد هو أن يقوم الموظف المسؤول بحماية نفسه من خلال طلب نسخ مصورة عن جميع الوثائق المطلوبة لتمشية المعاملة. ففي حالة تدقيق المعاملة من قبل الجهات الرقابية، فإن موقف ذلك الموظف سوف يكون سليما، بوجود تلك النسخ التي تثبت أن المراجع قدم الوثائق المطلوبة.

وهكذا فإن زيادة الحلقات الإدارية وتضخيم إجراءات المعاملات بهدف حماية الموظفين، واستمرارا لسياسات موروثة عن النظام السابق، قد أدت إلى جعل مراجعات المواطنين أمرا في غاية الصعوبة، وأضحت الدوائر الرسمية مكتظة بالمواطنين الذين لا يجدون في الغالب مكانا للجلوس والانتظار، بينما يطلب منهم المراجعة من الشبابيك التي ربما رُكبت عليها أجهزة التكييف، ما يجعل الوقوف هناك في أيام الصيف القائظ مرهقا إلى أبعد الحدود.

وفي هذه المناسبة أود أن أعرض الطريقة التي تتم فيها مراجعة الدوائر الرسمية في الدول الغربية. فالعملية تبدأ من حجز رقم للمراجعة لدى الدخول إلى تلك الدائرة، حيث يقوم حاسوب بحساب الوقت التخميني للانتظار، ساعة أو أكثر أو أقل، ويمكنك الخروج والعودة قبل وقت قصير من حلول الموعد، أو الجلوس في الصالة الخاصة بالمراجعين التي تكون واسعة ومكيفة ومريحة. وحين يصل الدور إليك يظهر رقم المراجعة على شاشات إلكترونية وتتم المناداة عليه بمكبرات الصوت فتعرف أنه قد حان دورك. وما عليك سوى أن تملأ نموذجا يحمل المعلومات المطلوبة أثناء فترة الانتظار وتقدمها إلى الموظف المسؤول عند حلول دورك، حيث يقوم هذا الموظف بتدقيق تلك المعلومات وربما يطلب منك تقديم الوثائق الأصلية التي يقوم بتدقيقها أصوليا ثم يعيدها إليك. وخلال دقائق بسيطة تنجز المعاملة مهما تكن. ففي تلك البلدان هناك احترام لوقت المواطن واهتمام براحته بنفس القدر الذي تحصّن الموظف من عمليات التزوير عن طريق ربط الدوائر الرسمية على اختلافها بشبكات الحواسيب المرتبطة بقواعد البيانات التي يمكن من خلالها التأكد من صحة الأوراق الرسمية.

وبغية اتباع مثل هذا النظام، يجدر بدوائرنا الرسمية المبادرة إلى حوسبة أنظمتها الإدارية بشكل جدي وليس مجرد إجراء روتيني آخر. فيمكن مثلا وضع نظام قواعد بيانات لكل المواطنين تدرج فيه هويات الأحوال المدنية وشهادات الجنسية وجوازات السفر وإجازات السوق وغير ذلك من الوثائق بحيث يمكن الولوج لهذا النظام من خلال شبكة حواسيب محصنة وعن طريق موظفين مدربين ومؤهلين لمثل هذا الإجراء. وهكذا لن تكون هناك حاجة لتقديم نسخ مصورة للوثائق أو التأكد من صحة صدورها، لأنها موجودة أصلا في قواعد البيانات تلك. وعلى الرغم من أن تطبيق هذه الخطة قد يستغرق وقتا، إلا أنه ليس بالصعوبة التي ربما يبدو عليها. فالكثير من الوثائق الرسمية الجديدة، مثل إجازة السوق، موجودة أصلا في قواعد للبيانات. ولن يكون علينا سوى ربط قواعد البيانات هذه مع بعضها وبناء نظام حاسوبي محكم يعمل على الإفادة منها، وصولا إلى نظام متكامل يسهل العملية الإدارية، ويقلل الضغط على الدوائر الرسمية، ويجعل حياة الناس أفضل.

مـــزايـــا الـعـمـل الـطـوعـي

□ علي عبيد

لم تحقق المجتمعات المتطورة ما هي عليه الآن من مستوى مدني عال، لولا اعتمادها أساليب مدنية عديدة متحضرة، من بينها وربما أهمها إشاعة العمل الطوعي كقيمة متحضرة، تدعم البناء الصحيح للدول، وتسرّع في تطوير المنهج السلوكي والفكري للمجتمع ككل، من أجل تحقيق قفزات كبيرة للانتقال من حالات الجهل والتخلف واللامبالاة والاتكالية، إلى العمل المثابر وتحفيز روح الإبداع لدى المجتمع عموما،وهذا يدل على تطوير الوعي الشعبي عموما ليكون بمستوى البناء الحضري السليم، ولو أننا حاولنا استكشاف مدى الوعي الشعبي، والاهتمام الرسمي بمفهوم الخدمة المدنية في العراق، لتوصلنا فورا إلى نتائج مخيبة للآمال، وهذه النتائج ليست وليدة التصوّر أو الخيال، بل هي مستقاة من قلب الواقع العراقي، لدرجة أننا يمكن أن نقول بصراحة تامة، إن المجتمع العراقي يفتقد حاليا التقدير الصحيح لأهمية العمل الطوعي وربما يجهل تماما مزاياه الكبيرة في البناء المدني للمجتمع.

وهذا أمر بالغ الوضوح تؤكده الوقائع العملية القائمة، ليس على المستوى الشعبي فحسب، إنما هناك تراجع رسمي في هذا الصدد، ناهيك عن التراجع السافر لدور المنظمات المعنية ومعظمها ينتسب إلى منظمات المجتمع المدني (حيث هناك منظمات وهمية) كما هو معروف للجميع، ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تقوم منظمات المجتمع المدني المعنية بتطوير مفهوم الخدمة المدنية بدورها ؟ ويتبعه سؤال ثان، هو هل تقوم الجهات الرسمية بدورها المطلوب في هذا المجال؟.إن الإجابة المأخوذة عن الواقع ستؤكد بصورة قاطعة على أن منظمات المجتمع المدني المعنية وغيرها من الجهات الأهلية لا تزال تدور في فلك المصالح والفوائد الفردية والشللية، وهي لاتزال تجلس في أبراجها العاجية بمعزل عن الشعب وكأنها تمارس دور القيادة (الملكية) الفخرية لا غير!إذ يغيب الجهد الفعلي المطلوب للعمل الطوعي الذي عليه أن ينزل إلى الشارع ويساعد الناس على هضم وقبول واعتياد الخدمة المدنية الطوعية في حملات البناء والتنظيف وسواها، ويجعلهم يؤمنون بأن العمل الجماعي الطوعي هو الذي نقل المجتمعات المتطورة الآن، من حالات التخلف والتردي والضمور إلى درجات عليا من الرقي والتمدّن، ولا نعرف بالضبط لماذا لا تؤدي هذه المنظمات ما يقع على عاتقها من مسؤوليات المطلوبة منه، وهذا عمل يصب بالنتيجة في صالح الحكومة أيضا، لذا فإن التقصير الحكومي في هذا المجال ينعكس على الأداء الحكومي نفسه، وينعكس على طبيعة حياة المجتمع ومدى اقترابه من روح العصر أو العكس، هنا لابد من التأكيد على أن دور الحكومة في مجال نشر وتطوير الخدمة المدنية بين أفراد وشرائح المجتمع ينبغي أن يسبق غيره ويتقدم الأدوار الأخرى لأن المؤسسات الحكومية تتمتع بقدرات عملية مادية تنظيمية قد تفتقد لها الجهات الأقل منها في الترتيب والمسؤولية، لذا مطلوب أن يتعاضد الجميع على نشر وترسيخ مفهوم وثقافة وسلوك الخدمة المدنية بين الجميع. ويمكن وضع آليات وخطوات عمل إجرائية من لدن لجان متخصصة تطبّق على الواقع فتنجح بنقل المجتمع العراقي إلى حاضنة التمدن مثل المجتمعات التي سبقته إلى ذلك.

كبيرة في قضية نشر ثقافة العمل الطوعي بين الناس؟ مع أنها مدعومة بعوامل القدرة على نشر هذه الثقافة العملية ماديا ومعنويا أيضا، سواءً من الدولة أو سواها، أما الحديث عن الجهد الرسمي في مجال نشر مفهوم الخدمة المدنية كسلوك وفكر يسهم بتطوير المجتمع، فإن الوقائع الملموسة تشير إلى إهمال كلي لهذا الجانب، ولعل الحكومة ومؤسساتها تجهل قدرة العمل الطوعي على تعزيز الروح الوطنية لدى الأفراد، كما أنها قد تجهل الطاقات التي يتمتع بها المواطن حين تتعزز فيه روح المواطنة، عن الآخر الذي لا يعرف ما هي المواطنة ولم يجرّب الشعور بها.

بالنتيجة حين تعمل الحكومة ومؤسساتها المعنية على بناء المواطن المؤمن بالعمل الطوعي، فإنها كمن يساعد نفسه على تحقيق الأهداف ودفع بهم إلى مزيد من التجاهل لحقوق النساء، بل وحتى السخرية من مطالبهن والمراوغة في التعبير عن وجودهن عبر دفع المقربات من الزعماء في القوائم الانتخابية لشغل المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب أو حتى في تجاهل حقوقهن في المواقع السياسية المتقدمة رغم أن شغل المرأة هذه المواقع لايعني بالضرورة أن حقوق النساء في البلاد محترمة، والغريب أننا نكاد اليوم نقترب من مستوى تمثيل المرأة في المؤسسة السياسية لما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠٠٣، وإذا كانت المرأة لم تتسنم إلا موقع رئاسة الاتحاد العام لنساء العراق في زمن النظام الدكتاتوري فإنها اليوم لا تشغل إلا موقع وزيرة الدولة لشؤون المرأة في النظام الديمقراطي وهي وزارة "نصف دسم" لا تكاد تختلف كثيرا من حيث الصلاحيات عن رئاسة الاتحاد العام لنساء العراق ولا تتفوق الوزارة على الاتحاد إلا بقبول رجل هو السيد هوشيار زيباري بإدارة الوزارة وكالة لبعض الوقت قبل الاتفاق على الوزيرة الحالية.

النساء العراقيات صامتات بينما يدور أحيانا نقاش ساخن حول وضعهن ومشاكلهن وحقوقهن في البلاد، وهذا الصمت له أكثر من دافع ،وفي المقدمة تقف الأزمات الخدمية والأمنية والاقتصادية التي شغلت المرأة بشؤون بيتها وزوجها وأولادها على حساب الاهتمام بشؤونها، حيث تواجه العراقية يوميا قائمة من المشاكل الصغيرة والكبيرة التي يتوجب حلها قبل انقضاء اليوم الواحد ومع كل إشراقة شمس تتكرر تلك القائمة وقد تضاف إليها بنود جديدة، وهي كلها بنود حيوية ومهمة تتعلق بمأكل ومشرب وسلامة وراحة ومستقبل وأمن أعضاء الأسرة، وبالإيثار المعروف عنها تنسى المرأة العراقية همومها وطموحاتها من أجل الآخرين، لكن المشاغل ليست هي فقط ما يدفع العراقية إلى عدم الاهتمام بمشاكلها، فهناك أيضا المسترزقون (من الرجال والنساء) الذين أثبتوا أكثر من مرة أن تبنيهم ودفاعهم عن حقوق المرأة ليس إلا وسيلة للحصول على أموال وخدمات وامتيازات ورحلات مجانية، وهناك أيضا من يسيس قضايا النساء ويتعامل معها كموضوع انتخابي أو تشهيري أحيانا لتحقيق مكاسب سريعة ويقدم وجوهاً سيئة لتبني قضايا المرأة وهو ما يدفع النساء العراقيات إلى الابتعاد عن اتخاذ موقف محدد من قضاياهن، وهناك ما هو أخطر من كل ذلك والمتمثل في النظرة المجتمعية للمطالبات بحقوق النساء على أنهن مجرد عوانس ومطلقات أو حتى مستهترات يسعين لإشاعة الانحلال في المجتمع تنفيذا لأجندات خارجية كما يشيع الظلاميون والفاسدون.

قائمة طويلة من الأسباب تدفع العراقيات لتجاهل القضايا النسوية وعدم المبالاة بالناشطات وبالمنظمات النسوية، وتقويض هذه القائمة يحتاج إلى جهد كبير، وعندما تباشر العراقيات الاهتمام بقضاياهن ومشاكلهن بلا خوف أو تردد يكون الوطن آنذاك قد بدأ السير في الطريق الصحيح.

صـمـت الـنـسـاء

كثيرة هي الجهات والمنظمات والشخصيات التي تتحدث عن حقوق ومشاكل النساء في العراق، وهناك جزء مخلص وصادق من هذه الكثرة كما أن هناك جزءا مرتزقا ومدعيا ومسيسا أيضا، لكن في مقابل هذه الكثرة وما يصاحبها من اهتمام إعلامي وتركيز من منظمات دولية مهمة، نجد أن النساء العراقيات العاديات نادرا ما يبدين اهتماما بما يثار حول حقوقهن ومشاكلهن، وكثيرا ما يتجاهلن الحديث الذي يدور في البلاد منذ سنوات حول حقوق المرأة،

□دينا سعد محمود

كما أن العراقيات لم يعبّرن عن توجه نسوي محدد وواضح المعالم في العمليات الانتخابية المتلاحقة منذ ٢٠٠٣، ويبدو أن هذا الموقف السلبي الذي تتخذه المرأة العراقية من قضايا قد أغرى الساسة والزعماء

متى نرى مشهداً كهذا في العراق؟